



اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٥٧، ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال

(تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة بيريرا (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس - وأن أهنئ من خلالكم أيضا أعضاء المكتب الآخرين - على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في دورة الجمعية العامة لهذا العام. وتقبلوا أطيب تمنياتنا وتأكيدنا لكم على كامل تعاون الوفد البرازيلي. وأود أيضا أن أهنئ السفير أندريه إيردوس الذي أدار اللجنة عام ٢٠٠١. وأعرب أيضا عن التقدير لوكيل الأمين العام جايانثا دانابالا وفريقه في إدارة شؤون نزع السلاح على إظهارهما المستمر للاحتراف المهني ودعمهما الثمين لقضية نزع السلاح.

ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ائتلاف

البرنامج الجديد ومجموعة ريو.

تستهل اللجنة الأولى أعمالها في وقت تظفي فيه الشواغل الأمنية على جدول الأعمال الدولي أكثر مما كانت عليه طوال عقود. ولا تزال هناك بوادر مثيرة للقلق على عدم الاهتمام المتزايد في بعض الدوائر بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح ضمن الإطار المتعدد الأطراف. ويعتبرنا القلق إزاء التزعة نحو تجنب النهج المتعدد الأطراف والتعامل بشكل أحادي الطرف أو من خلال مجموعة من الأطراف مع ما هو، بشكل أساسي، شأن عالمي. إذ تؤثر القضايا المتعلقة بالأمن الدولي على جميع البلدان وتتطلب ردودا جماعية.

وفي ضوء الحاجة إلى تحقيق الاستقرار والقدرة على التنبؤ، فمن الأسلم معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في مجال أسلحة الدمار الشامل، على صعيد متعدد الأطراف وفي إطار يركز على معاهدات. فالمعاهدات المتعددة الأطراف التي تم التفاوض عليها دوليا في ميدان نزع السلاح أسهمت، وستظل تسهم، إسهاما جوهريا في صون السلام والأمن الدوليين. ويتحتم على الدول أن تنفذ بالكامل الالتزامات التي اتفقت عليها بالفعل في مجال نزع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



في الحسبان هدي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

والبرازيل تعلق أهمية قصوى على العملية التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكمساهمة أولى نحو ضمان نتيجة ناجحة لعملية الاستعراض فإن البرازيل إلى جانب سائر أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، قدمت للدورة الأولى للجنة التحضيرية ورقة موقف تعكس آراءنا بشأن نزع السلاح النووي وعملية تعزيز المعاهدة.

ومن دواعي قلقنا العميق وجود بوادر مثيرة للجزع تنبئ بمقررات تتعلق بالسياسة العامة ومبادرات أخرى ليست مؤاتية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. والبرازيل تذكر بالالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تتخلص تماما من ترساناتها النووية. وتأسف البرازيل لأية محاولة لالتماس مبررات جديدة للمذاهب النووية، قد يكون بينها إمكانية استخدام الأسلحة النووية أو تجريبها أو إيجاد أدوار جديدة لها. وإجراء تخفيضات في عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي تم نشرها، حسب ما تتوخاه معاهدة موسكو، يمثل خطوة إيجابية في عملية تخفيض التوتر النووي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن تلك التخفيضات لا يمكن أن تحل محل التخفيضات النهائية والإزالة التامة للأسلحة النووية.

أما البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما تلك التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، فعليها أن تعلن بوضوح عن استعدادها للانضمام إلى المعاهدة. ومما يزيد من أهمية تلك المبادرة السياسية أن التوقع الفعلي لدخول المعاهدة

السلاح وعدم الانتشار. وعلينا أن نسعى لبلوغ هدف القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل.

لقد أبرزت تهديدات الإرهاب مدى أهمية الإزالة التامة لهذا النوع من الأسلحة. ومع ذلك، فإن التماس تدابير تحسبا لإمكانية استخدام تلك الأسلحة من قبل الإرهابيين، لا ينبغي أن يؤدي بأي حال إلى تبرير الاحتفاظ بها إلى ما لا نهاية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تعزيز نظام عدم الانتشار في حد ذاته لا يحول دون وجود حاجة إلى تدابير لنزع السلاح تفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. والتحكم في جانب العرض في مجال التكنولوجيات الأساسية المرتبطة باستحداث أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، يعد أداة مهمة في مكافحة انتشار هذا النوع من الأسلحة. إلا أن عدم الانتشار وحده ليس حلا لشواغلنا الأمنية المشتركة. فبدون إحراز تقدم فعال ويمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع عنه في ميدان نزع السلاح، لا يمكن أن تحقق نظم عدم الانتشار نتائج مستدامة يعتد بها، هنا إن حققت أي نتائج على الإطلاق.

إن الشلل الدائم الذي يعترى مؤتمر نزع السلاح هو مثال حي على عدم التزام الدول الرئيسية، والافتقار إلى الإرادة السياسية للتحرك إلى الأمام. ومؤتمر نزع السلاح الذي يعاني من الشلل لا يخدم مصلحة أحد. وللعام الرابع على التوالي لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. والبرازيل، رغم اقتناعها بأن اقتراح أموريم يشكل أفضل نهج للتوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج العمل، مستعدة لدعم أية جهود أخرى يمكن أن تسهم في تحقيق تلك النتيجة. وعلى أي حال من الأحوال فإن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي ضرورة لا بد منها وعلينا أيضا أن نكثف جهودنا لاستئناف المفاوضات لإبرام اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لتصنيع الأسلحة النووية آخذين

نقل التكنولوجيا بلا عوائق لأغراض البرامج الفضائية السلمية.

وكما ذكرنا من قبل، فإن التعددية في مجال الأمن الدولي وأسلحة الدمار الشامل تواجه تحديات جديدة. فقد حدثت تغيرات؛ ولم تكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعيدة عن هذه التغيرات. واتفاقية الأسلحة الكيميائية، في رأينا، تمثل صكاً محكم الصياغة ينبغي اعتباره نموذجاً للمبادرات التي تطرح في مجالات أخرى. ونرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية معاهدة غير تمييزية. وهي توفر وسيلة مقنعة ونزيهة ومشروعة للتحقق من الامتثال لها. وهي تتناول مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتعاون الدولي بعبارة متوازنة. وهي معاهدة تتوخى العالمية.

وقد حققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نتائج غاية في الأهمية في السنوات الخمس الأولى من وجودها. فقد شهدنا زيادة مثيرة في عضويتها التي نمت من ٨٧ عضواً مؤسساً في ١٩٩٧، إلى المجموع الحالي البالغ ١٤٥ دولة عضواً. وأجرت أمانة المنظمة ما يزيد على ١٠٠ عملية تفتيش في أكثر من ٥٥ دولة من الدول الأطراف. وصدقت على التدمير النهائي لأكثر من ١٥ في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في العالم. وشجعت المنظمة وعززت برامج التعاون الدولي لاستخدام التكنولوجيا الكيميائية في الأغراض السلمية؛ وهو ما يمثل الدعامة الأساسية التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية كبرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، وبعد بداية مبشرة بالخير، ومع كل هذه الأرقام المثيرة فيما يتعلق بترع السلاح وعمليات التفتيش وتعزيز التعاون، ومع سجل من التزاهة والحياد، واجه تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحديات خطيرة. فلنأمل في ألا تؤدي التغيرات التي حدثت إلى المساس بنظام الأسلحة

حيز النفاذ سيكون البارامتر الوحيد الذي سيهدى به في إنشاء النظام الدولي لرصد تنفيذ المعاهدة. وفي رأينا أن نظام الرصد لا ينبغي التعجيل به على أساس اعتبارات فنية محضة.

وأحد أهم التدابير في ميدان نزع السلاح النووي، هو مواصلة تطوير المناطق الخالية من الأسلحة النووية في بعض المناطق. والبرازيل ملتزمة بتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة فعلاً، وإنشاء مناطق جديدة في كل أنحاء المعمورة. وفي هذا السياق، تتقدم البرازيل ونيوزيلندا مرة أخرى إلى اللجنة بمشروع قرار لتتظرف فيه بعنوان "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة".

ونرحب مع الارتياح الخاص بإعلان كوبا قرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وقرارها بالتصديق على معاهدة تلاتيلولكو. وهذان القراران يسهمان في عالمية معاهدة عدم الانتشار وفي الأثر الإيجابي لدخول جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في معاهدة تلاتيلولكو التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من العالم.

أما مسألة القذائف، فهي مسألة تقتضي النظر فيها على النحو الوافي من جانب المجتمع الدولي. وهي مسألة معقدة لها آثار تتجاوز القضايا الأمنية. وفريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي يترأسه السفير أنطونيو غيريرو، اعتمد تقريراً سيكون مرجعاً للمفاوضات الدولية في المستقبل. ونتوقع أن يحظى بالترحيب والمصادقة من قبل جميع الدول الأعضاء. ومع مواصلة صقل وتعزيز الآليات اللازمة لمعالجة الشواغل الأمنية النابعة من مسألة القذائف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره الطموحات المشروعة لجميع الدول في جني فوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات الفضائية. ومن ثم، لا يجوز فرض قيود على

غير مشروعة، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، بدأ في البرازيل بالفعل تنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في برنامج العمل. وتوقع أن تنفذ الدول الأخرى هذا البرنامج بالكامل. ورغم ذلك، هناك بعض الأحكام التي تتطلب إجراء مزيد من المناقشات الدولية. وترحب البرازيل بإنشاء فريق للخبراء الحكوميين بشأن وضع العلامات المميزة على الأسلحة النارية واقتفاء أثرها، الذي سيشكل تقريره إحدى الوثائق الأساسية للاجتماع الأول الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣، من الاجتماعات المقرر عقدها مرة كل سنتين لمتابعة هذا المؤتمر. ونأمل مخلصين أن تتمكن من المضي قدما نحو إصدار صك دولي ملزم قانونا يمكن الدول من اقتفاء أثر الأسلحة غير المشروعة.

وتؤكد البرازيل التزامها الثابت باتفاقية أوتواوا، وتواصل التركيز على السعي الحثيث إلى تحقيق الأهداف الإنسانية الأساسية لهذا الصك. وتعرب عن قلقها مرة أخرى فيما يتعلق بتحقيق عالمية هذه الاتفاقية. ورغم أن العضوية العامة قد بلغت ١٢٩ بلدا، وهو رقم يثير الإعجاب، فهناك بعض البلدان الرئيسية الحائزة للألغام لا تزال خارج الاتفاقية. ونرى أنه لا بد من تنسيق المبادرات الرامية إلى مواصلة تنفيذ الاتفاقية، آخذين في الحسبان الظروف والأولويات المحددة الخاصة بكل منطقة.

وتعزز البرازيل بانتمائها إلى منطقة خالية من الصراعات الدولية. ذلك أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشكل، تقليديا، واحدا من أقل مستويات الإنفاق العسكري وفقا للمعلومات التي أصدرتها الأمم المتحدة. ويتمثل الغرض الرئيسي من المشتريات الدفاعية في منطقتنا في استبدال المعدات القديمة. ويتجلى التزام منطقتنا بالسلام ونزع السلاح في عدد من الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية التي تدلل على حرصنا المشترك على التكامل والتنمية، كما تجسده معاهدة تلاتيلولكو ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

الكيميائية وألا تغير المسار الإيجابي الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى هذا التاريخ. فاستقلال تلك المنظمة التي أنشئت لكفالة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يشكل واحدة من أبرز صفات تلك الاتفاقية.

ولم يعد بوسعنا بعد الآن أن نستمر في تجاهل التهديدات الأمنية التي تشكلها الأسلحة البيولوجية، وعلينا أن نعمل معا لتدعيم نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وقد توقفت فجأة في تموز/يوليه ٢٠٠١ المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التحقق والمؤتمر الاستعراضي الخامس لم يختتم أعماله نتيجة فشله في التوصل إلى توافق في الآراء حول إمكانية بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والبرازيل لا ترى أي بديل عن النهج المتعدد الأطراف. ومستقبل المؤتمر الاستعراضي الخامس المزمع استئنافه في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لا يبشر خيرا. وأي فشل في استئناف المؤتمر، في المرحلة الحالية، قد يعطي الانطباع بأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تحقق النجاح المنشود.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من بين أولويات البرازيل. ونحن نشترك مشاركة نشطة في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في تنسيق الإجراءات الدولية المطلوبة على وجه الاستعجال. وترى البرازيل أن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١، كانت إيجابية. ونواجه الآن التحدي الحقيقي المتمثل في تنفيذ برنامج العمل.

وبفضل التنفيذ المبكر للأحكام الواردة في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة

وهو ما يعني تعزيز علاقات حسن الجوار مع جميع الدول في منطقتنا استنادا إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي مقدمتها، احترام السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة بين الدول. ونرى أن احترام تلك المبادئ، اقترانا بتعزيز التعاون الإقليمي، سيسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن في أوروبا والأمن الدولي بصورة عامة. وفي هذا السياق، نؤيد الاتفاق المعني بتحديد الأسلحة على المستوى دون الإقليمي، المبرم في فلورنسا عام ١٩٩٦، على أساس المادة الرابعة من اتفاق دايتون- باريس، ونقوم بتنفيذ ذلك الاتفاق بشكل نشط.

ونؤيد أيضا المبادرة المقدونية المطروحة في إطار اللجنة الأولى، والمعنية بصون الأمن الدولي وعلاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال بتوافق الآراء مرة أخرى هذا العام. كما يؤيد بلدي المبادرات المتصلة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

وثمة مجال آخر نولي اهتمامنا الخاص، وهو مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، أنشئت، في بلغراد في ٨ أيار/مايو، غرفة مقاصة إقليمية للقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كمشروع لميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، في إطار مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والغرض من ذلك، التنسيق على الصعيد الإقليمي بين القواعد التنظيمية ذات الصلة في مجال إنتاج هذه الأنواع من الأسلحة وتكديسها والاتجار بها نظرا لأنها الأكثر استخداما في أعمال الجريمة المنظمة والإرهاب. وستعزز المراكز التعاون الإقليمي في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويدعم بلدي جميع الوثائق المتعلقة بهذه الأنواع من الأسلحة، والتي اعتمدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد

إن اللجنة الأولى للجمعية العامة لها دور أساسي. فهي منتدى للتعبير عن الإرادة السياسية وتشكيلها. ويجدونا الأمل في أن تتمكن من إثبات أن لدينا مستوى الالتزام السياسي المطلوب في هذا المنعطف التاريخي. ولا بد، بالتالي، من أن نحدد التزامنا بالتعددية وأن نبحث عن ردود متعددة الأطراف للمشاكل العالمية.

السيد ساهوفيس (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية):

في البداية، وباسم وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب. إن خبرتكم ومهارتكم ستقودنا، بلا شك، إلى خاتمة ناجحة لمداولات اللجنة في دورتها الحالية.

إن صون السلم والأمن الدوليين قد اكتسب معنى جديدا في أعقاب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والحملة الدولية الشاملة التي شنت لاحقا ضد الإرهاب. وتدل تلك الأحداث المؤسفة على أن الإرهاب الدولي تجاوز الحدود الوطنية وبات يشكل تهديدا عالميا للأمن والسلم الدوليين. والإجراءات المتعددة الأطراف التي تتمحور حول منظومة الأمم المتحدة يمكن أن توفر الرد العملي الوحيد على هذا التهديد. ومع ذلك، فلن يكون هذا النهج فعالا، ينبغي متابعته بشكل ملموس على المستويين الإقليمي والثنائي. وعليه، فقد وضعت يوغوسلافيا مكافحة الإرهاب والمشاكل المتعلقة بالجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة بين أولوياتها العليا. ونولي اهتماما خاصا لهذه القضايا في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، التي تترأسها يوغوسلافيا هذا العام.

إن جدول أعمال الدورة الحالية للجنة الأولى جدول شامل للغاية، فهو يعكس نطاقا واسعا من المسائل ذات الصلة بجهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وأود أن أشير بالأخص إلى بعض هذه المسائل. فمن بين أهم أهداف السياسة الخارجية لبلدي تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين،

الخامس لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسسمية، المقرر عقدها في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، إلى خاتمة ناجحة.

كما أننا نعلق أهمية كبرى على مسألة عدم الانتشار، وبالذات بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل. ويوغوسلافيا بوصفها إحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعم العملية التحضيرية لعقد مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي نتوقع أن يسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار. كما نأمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونرى أن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي شرطان أساسيان لتحقيق الاستقرار العالمي طويل الأمد.

وفي سياق عملية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم، لأن انتشار تلك الأنواع من الأسلحة قد يعرض للخطر إنجازات البشرية وقيمها كافة، ويقوض أسس الاستقرار والأمن الدوليين ذاتها. وفي هذا الصدد، يتعين أن توجد الأمم المتحدة الطرق والأساليب والتي يمكن أن تسهم في تعزيز عملية عدم الانتشار.

وفي الختام، أؤكد لكم يا سيدي، أن وفد يوغوسلافيا على استعداد لتقديم دعمه وللمساهمة على النحو الأوفى في أعمال اللجنة في هذه الدورة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): هنتكم سيدي الرئيس على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والمسؤول للغاية الذي تشغلونه الآن. وأؤكد لكم ولجميع أعضاء المكتب كامل تعاون وفد الاتحاد الروسي. وسنبذل كل ما في وسعنا لتأييدكم وتأييد المكتب، ولتقديم دعمنا للعمل الكفء الذي تقوم به اللجنة الأولى والجمعية العامة ككل.

الأوروبي. وقد دمرت يوغوسلافيا عددا كبيرا من الأسلحة الصغيرة في العام الماضي على أساس طوعي.

وتفي يوغوسلافيا على النحو الواجب بالتزاماتها المتعهد بها دوليا في مجال نزع السلاح. ومنذ عام ٢٠٠١، تقدم يوغوسلافيا تقاريرها إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، كما أنها قدمت معلومات بشأن نفقاتها الدفاعية على أساس قرار الجمعية العامة المتعلق بالشفافية مجال في التسلح، الذي يؤيده بلدي.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني المعني بتنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أيدت يوغوسلافيا التعديلات التي أدخلت على المادة الأولى من الاتفاقية، وأيدت أيضا إنشاء فريق عامل للخبراء الحكوميين مكلف بمناقشة مسألة مخلفات الحروب من المتفجرات، باستثناء الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي إطار هذه اللجنة، أيدنا القرار الذي يتخذ بتوافق الآراء منذ سنوات.

وفضلا عن ذلك، وقعت يوغوسلافيا على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد. وشاركت في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وهي تؤيد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع تأييدا كاملا. وإن يوغوسلافيا، التي تعد واحدة من أكثر الدول معاناة من الآثار الضارة الناجمة عن استخدام هذه الأنواع من الأسلحة، تشارك بصورة نشطة في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء عليها.

أما بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نقدم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية بشكل منتظم. وقد استقبلنا زيارات من مفتشي الأسلحة التابعين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي أوائل هذا الشهر، وقعت حكومة بلدي على اتفاقين مع هذه المنظمة بشأن مواقع التفتيش في البلد. وتتوقع يوغوسلافيا أن تصل الدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي

التوالي، في غضون فترة سبع سنوات بعد دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. ونفذت روسيا بالكامل التزاماتها بموجب هذه الأحكام قبل نهاية تلك الفترة، وخفضت، قبل حلول تاريخ الفحص، وهو ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عدد المركبات الاستراتيجية المنشورة لنقل وإطلاق الأسلحة النووية - القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والطائرات والقاذفة الثقيلة - ورؤوسها الحربية، إلى ١٣٦ و ٥١٨، على التوالي. وحطمتنا آخر رأس حربي نووي نُقل من أراضي أوكرانيا إلى روسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ودأبت روسيا وبنجاح على تنفيذ التدابير التي أعلن عنها في سياق مبادراتها الانفرادية لترع السلاح للفترة ١٩٩١-١٩٩٢، فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وبفضل جهودنا الدؤوبة والمستمرة، تم سحب جميع أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق إلى أراضي روسيا ووضعها تحت السيطرة الموثوقة. ونود أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى الاقتراح الروسي الرامي إلى سحب جميع الأسلحة النووية إلى أراضي الدول النووية التي تمتلكها، كي يتسنى لنا أن نشعر بقدر أكبر من الثقة فيما يتعلق بسلامتها وأمنها.

أما معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، المعقودة بين روسيا والولايات المتحدة في مؤتمر قمة موسكو، في شهر أيار/مايو الماضي، فهي خطوة رئيسية أخرى نحو نزع السلاح النووي. وتلزم هذه المعاهدة بصورة قانونية كل طرف بأن يخفض، على أساس المعاملة بالمثل، العدد الإجمالي لأسلحته النووية الاستراتيجية إلى المستوى المتفق عليه وهو ما يتراوح بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ رأس بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي أنها تنص على تخفيض العدد ثلاثة أمثال عند مقارنته بالمستوى الذي حددته معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت الأولى). وستظل معاهدة ستارت الأولى، وفقا لأحكامها،

لقد أظهرت السنة الماضية أن العالم لم يصبح أكثر سلامة وأكثر أمنا بعد نهاية الحرب الباردة. فالأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية أبرزت الأخطار والتحديات الحقيقية التي تواجه البشرية. وأثبتت تلك السنة أيضا أنه ينبغي للمجتمع العالمي، في مواجهة هذه الأخطار، أن يوحد جهوده ويمضي قدما بعزم وإصرار. وأثبتت جهودنا الناجحة الأولى في معارضتنا المشتركة للإرهاب الدولي أنه ليس ثمة بديل عن مبدأ التعددية عندما يتعلق الأمر بضمان الأمن الدولي. وندرك الآن، أفضل من أي وقت مضى، أن مفتاح حل المشاكل التي تواجهها في هذا المجال لا يكمن في العزلة، بل في التكامل وفي تحقيق الأمن للجميع على قدم المساواة.

وتتمثل المهمة الرئيسية التي نواجهها الآن في تحويل الائتلاف المناهض للإرهاب إلى أساس صلب لبناء نظام أمن وتعاون يتسم بالكفاءة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة، التي وجدت لتكفل اهتداء المجتمع العالمي بالقانون الدولي، في جهوده للتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة، في صلب هذا النظام. ونود أن نؤكد على أن تقليص دور القانون الدولي والانسحاب من الاتفاقات الرئيسية التي تكفل الاستقرار الاستراتيجي، والأمن الدولي وسيادة القانون في النظام العالمي، ليس من شأنهما إلا تشجيع الإرهاب وتوسيع التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي، وإضعاف سلامة المجتمع العالمي.

وتلتزم روسيا بالتنفيذ الصارم لالتزاماتها في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وهي تدعم أقوالها بالأفعال. لقد استكملت فترة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي نص عليها اتفاق معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (استارت الأولى)، في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبموجب تلك المعاهدة يتعين على كل طرف أن يخفض عدد وسائل النقل والإطلاق الاستراتيجية ورؤوسها الحربية إلى ٦٠٠ و ٦٠٠٠، على

القذائف. ونعتقد أن الضرورة تقتضي مواصلة هذا العمل. ولدى إعداد تقرير الخبراء، قدمت روسيا مشروع مذكرة إعلان نوايا في مجال عدم انتشار القذائف، وكان الغرض منه تحديد مزيد من الخطوات في ذلك المجال. وتعكس الوثيقة مفهوم روسيا لشبكة المراقبة العالمية لعدم انتشار القذائف وتكنولوجيات القذائف، الذي يكفل مشاركة جميع الدول المعنية، على نطاق واسع ودون تمييز، في وضع تدابير من هذا القبيل، وبالتحديد تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تؤخذ بعين الاعتبار آراء ومقترحات كل الدول المعنية عند صياغة مدونة السلوك الدولية الجاري بحثها الآن لمنع انتشار القذائف التسيارية. ومن الجوانب الهامة في مسألة عدم انتشار القذائف، ضمان الحق القانوني لكل الدول دون استثناء في تطوير أنشطة الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتكتسي مسألة منع عسكرة الفضاء الخارجي أهمية متزايدة في الوقت الحاضر. وفي الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة طرحت روسيا مقترحات بشأن الأساس الممكن لوضع ترتيب شامل لعدم نشر أسلحة في الفضاء. وقبل التوصل إلى مثل هذا الترتيب، اقترح الجانب الروسي إعلان وقف اختياري لنشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وتمت دراسة هذه المقترحات بالتفصيل في ورقة عمل مؤتمر نزع السلاح المعنونة: "العناصر الممكنة لوضع ترتيب قانوني دولي مستقبلي لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أحسام الفضاء الخارجي". وتولت روسيا والصين إلى جانب بيلاروس وفيت نام وزمبابوي وإندونيسيا وسورية عرض ذلك المشروع الذي حظي بالموافقة المبدئية من عدد من الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح، ويمكن، في رأينا، أن يناقش في إطار اللجنة المختصة المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبغية الترويج على نطاق واسع

نافذة المفعول حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وربما يتم تمديدها بموافقة الطرفين. وهكذا، ستخضع الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لدى روسيا والولايات المتحدة لقيود تكميلية مضاعفة بموجب كلا المعاهدتين، أو على الأقل حتى نهاية هذه الفترة. وتنص المعاهدة الجديدة على زيادة تحسين وتعزيز وتحديث أحكامها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستنشأ لجنة ثنائية خاصة معنية بالتنفيذ. وستصادق روسيا على المعاهدة الجديدة في نهاية هذه السنة.

وعلى غرار أي اتفاق آخر، فقد أمكن إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بفضل رغبة روسيا والولايات المتحدة في تقديم تنازلات متبادلة وإقامة علاقات استراتيجية جديدة لمواجهة التهديدات الجديدة - وهي علاقات أضفى عليها الطرفان صفة رسمية في الإعلان المشترك الذي اعتمد في مؤتمر القمة ذاته - والتأكيد من جديد على العلاقة الوثيقة المتبادلة بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية الاستراتيجية.

ووفقا للقرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة موسكو، يجري حاليا وضع تفاصيل لنظام تدابير تتيح القدرة على التنبؤ وبناء الثقة في مجال الدفاع المضاد للقذائف، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في معالجة الوضع بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وبغية مناقشة قضايا الأمن الاستراتيجي على أساس منتظم، أنشئت آلية خاصة - فريق استشاري يتألف من وزير الخارجية ووزير الدفاع في روسيا والولايات المتحدة؛ وعقدوا أول اجتماع لهم في واشنطن في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وستنشأ أيضا آلية مماثلة مع فرنسا.

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى حل مشكلة عدم انتشار القذائف. وننظر بعين التقويم الإيجابي إلى العمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين في إطار الأمم المتحدة، المعني بمسائل عدم انتشار

والتعامل مع المواد المشعة والوقود المستهلك. وتحت روسيا المجتمع العالمي على القيام فوراً بصياغة وإبرام اتفاقية دولية بشأن مكافحة الإرهاب النووي. ونود أن نعرب عن ارتياحنا إزاء الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخصوصاً في مجال تعزيز ضمانات الوكالة. ونؤيد مشروع الوكالة المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية، والذي يتماشى مع المبادرة التي طرحها رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير ف. بوتين من أجل تطوير تكنولوجيات نووية موانعة للانتشار.

وترى روسيا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل أحد الصكوك الأساسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وضمان الاستقرار والأمن الاستراتيجيين. وقد تم التأكيد على أهمية هذه المعاهدة في البيان المشترك الذي أصدره وزراء خارجية ١٨ دولة في الجمعية العامة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تأييداً لهذه المعاهدة، وناشد كل البلدان التي لم توقع وتصدق على المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن، ونخص بالذكر البلدان التي يعتبر تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ومن المهم أيضاً الانضمام إلى الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية أياً كان نوعها، إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ونرى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة فعالة لتوطيد السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري ضمان الطابع العالمي لتلك الاتفاقية. ونرحب بالقرارات الهامة التي اتخذت في دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي تسمح الآن للاتحاد الروسي بأن ينفذ التزاماته بموجب الاتفاقية بطريقة منهجية ومتسقة. ونعزو معظم الفضل في القرارات التي اتخذتها تلك المنظمة الدولية ذات الحجية إلى تمسك روسيا المستمر بالتزاماتها الدولية في مجال نزع السلاح الكيميائي وكذلك إلى

لتلك الوثيقة، قامت روسيا والصين بتوزيعها كوثيقة من وثائق الدورة الحالية للجمعية العامة.

ويمثل اعتماد الجمعية العامة، خلال عدة دورات سابقة، قرارات بأغلبية ساحقة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، دليلاً على التأييد الدولي واسع النطاق لهذه الفكرة. وعندما التقى وزير خارجية الاتحاد الروسي، إيغور إيغوروف، بممثلي وسائل الإعلام الروسية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلن استعداد روسيا لاتخاذ تدبير آخر للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي، وهو الإخطار المبكر عن أي عمليات إطلاق في الفضاء يزمع إجراؤها في المستقبل. ونقوم حالياً بتوزيع هذه المعلومات وفق بياني هذا على المشاركين في أعمال اللجنة الأولى.

ونود أن نؤكد من جديد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها أداة أساسية لمنع انتشار هذه الأسلحة، وعملاً يساهم في الاستقرار الإقليمي والعالمي. ونؤيد القرار المتخذ في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ في هذا الخصوص. ونشجع العمل من أجل التوصل إلى نتيجة مثمرة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥. ومن أهم الأحداث التي نود أن نشدد عليها في سياق تحقيق عملية معاهدة عدم الانتشار، عزم كوبا المعلن على الانضمام إلى المعاهدة، والتصديق على معاهدة ثلاثيولكو. وأملنا أن يؤثر هذا القرار على موقف الدول الأخرى التي ما زالت ممتنعة عن الانضمام إلى هذه الوثيقة الأساسية.

إن القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ مؤخراً بشأن الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل يستحق اهتماماً خاصاً في ضوء الضرورة التي تقتضي تنسيق الجهود الدولية من أجل القضاء على مخاطر الإرهاب النووي. ومما له أهمية قصوى أيضاً تعزيز الوثائق القانونية الدولية التي تتعلق بالحماية المادية للمواد النووية

مقترحاتها بشأن هذه المسألة، وهي مستعدة لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل توفيقى مقبول للجميع.

إن التهديدات والتحديات الناشئة التي تواجه الأمن الدولي، وما تتسم به قضايا نزع السلاح المعاصرة من إلحاح وتنوع في الظروف الحالية، وتخفيض الأسلحة والحد منها، وعدم الانتشار كلها حجج دامغة تبرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وتؤيد روسيا عقد هذه الدورة. كما أن مسألة أمن المعلومات الدولية تمثل واحدة من أولويات روسيا في الدورة الحالية للجمعية العامة. وقد قدمت روسيا مشروع قرار مستكملاً بعنوانه "التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كان الحال مع قرارات مماثلة في السنوات السابقة.

وفي الختام، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب ولزملائنا الموقرين جميعاً، استعداد الوفد الروسي للعمل بروح بناءة في اللجنة الأولى. ونحن مصممون على أن نثبت من خلال خطوات عملية التزامنا بالوفاء بأهداف ومهام تعزيز الأمن الدولي.

السيد ميا ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي شرفي واعتزازي أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا - إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا ووفد بلادي، ميانمار.

وفي البداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر تمانينا على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. ونود أيضاً أن نشيد بسائر أعضاء المكتب. ونحن ممثلي رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على ثقة تامة بأن مداولاتنا تحت قيادتكم القديرة، ستصل إلى خاتمة موفقة. ونتعهد لكم بتقديم كامل تعاون ودعم بلدان الرابطة.

الخطوات المحددة التي اتخذت لتنفيذ هذا البرنامج المعقد وباهظ التكلفة.

ونحبذ استمرار الجهود التي تبذل على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية، كما أننا على استعداد لمناقشة المقترحات التي تكمل وتعزز آليات التحقق في الاتفاقية والتي قدمت خلال المرحلة الثانية للمؤتمر الاستعراضي الخامس لتلك الاتفاقية، المعقود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود أن نؤكد على الحاجة إلى وضع نهج شامل تحت قيادة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بالجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعلق أهمية كبيرة على التدابير الفعالة التي يتعين أن تتخذها كل الدول بشكل عاجل لتعزيز الضوابط الوطنية التي تفرضها على تصدير تلك الأسلحة، وللنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي. بما يتماشى مع برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في السنة الماضية.

ونرحب بالعمل الناجح الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين الذي يبحث، في إطار عملية استعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، مقترحات تستهدف زيادة تعزيز هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها. ونود أيضاً أن ننوه بالمبادرات الجديدة المتعلقة ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح التي اقترحت في نهاية دورته لعام ٢٠٠٢، والتي تستهدف كسر حالة الجمود في عمله. وترى روسيا أن هذا المحفل الفريد لديه إمكانات هائلة وإن كانت لم تستخدم بشكل كامل حتى الآن. وقدمت روسيا بالفعل

استحداثها وإنتاجها وتخزينها. ويحث مشروع القرار الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تقوم فوراً، وكتدابير مؤقتة، برفع حالة تأهب أسلحتها النووية بتعطيلها، وأن تتخذ تدابير محددة أخرى لمواصلة خفض الوضع التشغيل لمنظومات أسلحتها النووية. ويدعو مشروع القرار أيضاً إلى عقد مؤتمر دولي في موعد مبكر بشأن نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، لتحديد تدابير ملموسة لتزع السلاح النووي والتعامل مع تلك التدابير.

ويشكل مشروع القرارين المذكورين جزءاً من إسهامات أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا في قضية نزع السلاح. وهذا العام ستقوم ماليزيا وميانمار، بدعم من الرابطة ومقدمين آخرين، بتقديم مشروع القرارين مرة أخرى. ويحدونا الأمل في أن يحظى المشروعان بتأييد أكبر، وبزيادة عدد المقدمين. وأود، في الوقت نفسه، أن أبلغ الوفود بأن بلدان الرابطة نجحت في تقديم ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي، في دورة عام ٢٠٠١ لهيئة نزع السلاح، وأن مقترحاتنا التي تبرز عناصر القرارين المذكورين آنفاً أدرجت في ورقة الرئيس، في الفريق العامل المعني بتزع السلاح النووي. ومن خلال هذه الجهود، ستواصل دول الرابطة سعيها الحثيث لتسريع الزخم في عملية نزع السلاح النووي.

وما فتئت بلدان الرابطة تشدد على أهمية الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نكرر نداءنا للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبذل جهوداً إضافية للتخلص من جميع أسلحتها النووية. وفي هذا السياق، نرحب بعقد المؤتمر المعني بتدابير تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، في نيويورك عام ٢٠٠١. ويشجعنا أنه، حتى الآن، صدقت ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية على هذه المعاهدة الهامة. ونحث أيضاً جميع الدول، وخاصة الدول المتبقية الحائزة للأسلحة النووية أن تصدق

ونرحب بين ظهرانينا بممثلي سويسرا وتيمور - ليشتي اللتين انضمتا إلينا من فورهما بوصفهما الدولتين العضوين الـ ١٩٠ و الـ ١٩١ في الأمم المتحدة، على التوالي.

إن إعلان الألفية الذي اعتمده مؤتمر قمة الألفية، يتسم بأهمية قصوى، لأنه يعكس التزامات رؤساء دولنا أو حكوماتنا. ففي الإعلان أكد رؤساء دولنا أو حكوماتنا من جديد عزمهم على أن يسعوا جاهدين للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وأن يتركوا الباب مفتوحاً أمام كافة الخيارات لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية. وخلال هذه الدورة، ينبغي أن نواصل تركيز جهودنا على ترجمة تلك الالتزامات إلى واقع ملموس.

وتود بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تكرر التأكيد على أن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها إسهام بالغ الأهمية في جهود المجتمع الدولي من أجل السلم والأمن. وتسلم بلدان الرابطة بأنه على ضوء التطورات السياسية الأخيرة، تتوفر الآن الشروط اللازمة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. كما تؤكد بلدان الرابطة مجدداً على أهمية النتيجة الإجماعية التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ وهي أن ثمة التزاماً يقع على عاتق جميع الدول بأن تواصل بحسن نية وتحتتم المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، نعتزم، نحن بلدان الرابطة، أن نواصل تقديم مشروع القرار الذي تقدمه ماليزيا كل عام لدعم هذا الحكم المهم.

ومنذ عدد من السنوات دأبت بلدان الرابطة على تقديم مشروع القرار السنوي الذي أطلقتته ميانمار، والذي يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتوقف فوراً عن التحسين النوعي للرؤوس الحربية النووية ونظم إيصالها وعن

مساهمة في السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أنه أنشئ فريق للخبراء الحكوميين عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ ألف للنظر في مسألة القذائف من جميع جوانبها. ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة لتلبية الشواغل التي تتصل بانتشار القذائف هي من خلال إبرام اتفاقات عالمية شاملة وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها على الصعيد المتعدد الأطراف. ونلاحظ مع القلق التطور الأخير المتعلق بعملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. كما نحيط علماً بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية كخطوة نحو تخفيض أسلحتهم النووية الاستراتيجية المنتشرة.

ونذكر بأن الاجتماع الوزاري الرابع والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) قد أحاط علماً بالتقدم المحرز في التفاوض بشأن إبرام بروتوكول يتعلق بالتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. بيد أننا نلاحظ مع الأسف أن المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد انفض بدون تحقيق أي نتائج موضوعية، وأنه تعذر التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الرابعة والعشرين للفريق المخصص المعني بمشروع النص المركب لبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتعرب بلدان الرابطة عن أسفها لأن الفريق لم يعتمد تقريراً ختامياً عن أعماله. وتؤكد بلدان الرابطة صحة الولاية التي أنيطت بالفريق المخصص، وتؤكد أن السبيل الوحيد المستدام لتعزيز الاتفاقية هو عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ترمي إلى إبرام اتفاق غير تمييزي ملزم قانوناً. ونعرب عن أملنا أن تحقق الدورة التي ستعقد من جديد للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تقدماً في الجهود الرامية إلى تعزيز الاتفاقية، وخاصة في الاتفاق على عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف. كما نحث جميع الدول التي لم تنضم إلى

على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأسرع ما يمكن.

ونرحب بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام ٢٠٠٠. ونلاحظ مع الارتياح أن الأعمال التحضيرية جارية الآن للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وبلدان الرابطة ترحب بصفة خاصة بالتعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز التخلص التام من ترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به كافة الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ونكرر التأكيد على رأينا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطوات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً اقتناعنا بوجود حاجة ملحة لأن تتخذ الدول النووية إجراءات ملموسة لتنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وخاصة المادة السادسة المتعلقة بتزع السلاح النووي والمادة الرابعة الخاصة بتوفير المساعدة التقنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته كوبا مؤخراً بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والتصديق على معاهدة تلاتيلوكو. فهذا من شأنه أن يقربنا خطوة من تحقيق العضوية العالمية لهذه المعاهدة.

وتلاحظ بلدان الرابطة الحوارات التي جرت مؤخراً بين الدول الكبرى والدول الأخرى المعنية، حول أنظمة القذائف الدفاعية الوطنية، وتعرب عن أملها في أن تؤدي هذه الحوارات إلى تضييق فجوة الاختلافات بينها واستحداث نهج بناءة لمعالجة القضايا المتعلقة بأنظمة القذائف الدفاعية الوطنية، لصالح صون الأمن والاستقرار العالميين.

وإننا نتشاطر الرأي القائل إن هناك حاجة ملحة إلى اتباع نهج شامل حيال القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية

بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا عبر الجهود المتواصلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وقد بدأ نفاذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وألحق بالمعاهدة بروتوكول لكي تنضم إليه الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإننا إذ نرحب بإعلان الصين في أعقاب المؤتمر الوزاري للرابطة عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول، فإننا نود أن نكرر تأكيد دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، ونؤكد أهمية إجراء مشاورات مباشرة بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونعتبر هذا تقدما كافيا نحو تشجيع انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ونرحب في هذا الصدد بالمشاورات المباشرة الأولى التي عقدت بين الرابطة والدول الحائزة للأسلحة النووية في هانوي بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١، ونؤكد تأييدنا لهذه العملية، وندعو إلى مواصلة المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما نرحب بعقد حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بالخطة الاستراتيجية للوقاية من الإشعاع التي عقدت في بانكوك بتاريخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠١.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا على مستوى الخبراء فيما بين أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان بشأن نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وسيؤدي نشوء منطقة خالية من الأسلحة النووية الوسطى إلى زيادة توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية في

اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولم تصادق عليها أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وتحيط بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا علما بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في نيويورك، وتعرب عن أملها أن ينفذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر تنفيذًا فعالًا. ونأسف في الوقت نفسه، لأن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المسألتين الرئيسيتين المتصلتين بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أي فرض رقابة صارمة على امتلاك الأفراد للأسلحة الصغيرة، ومنع إمداد الجماعات غير التابعة للدول بهذه الأسلحة. بيد أننا نود أن نؤكد حق الدول في الدفاع عن النفس بالاستخدام المشروع للأسلحة الصغيرة لحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء لمضاعفة جهودها في العمل على فرض حظر على توريد الأسلحة الصغيرة إلى الجماعات غير التابعة للدول. ويعتبر برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. وإننا نتطلع إلى أن يعمد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين والمقرر عقده عام ٢٠٠٣ والمؤتمر الاستعراضي إلى الاستفادة من التقدم المحرز والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير الكفيلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة فعاليتها. وبالنسبة إلى الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين، نعرب عن تفضيلنا لعقده في نيويورك عام ٢٠٠٣.

ونعتقد اعتقادًا قويا أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تمثلها معاهدات تلاتيلولكو وراوتونغا وبانكوك وبيليندانا تشكل خطوات إيجابية نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي الشامل. ونرحب في هذا الصدد بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالاستناد إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وقد نجحت

ومرة أخرى، نود أن نعرب عن تقديرنا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا على إسهاماتها الفعالة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتسهم الحلقات الدراسية والمنتديات التي نظمتها تلك المراكز بفعالية في إحراز التقدم في عملية الأمن ونزع السلاح الجارية، كل في منطقته المعنية.

ونجدد التزامنا بتعددية الأطراف بوصفها وسيلة هامة لتابعة أهدافنا المشتركة وتحقيقها في ميدان نزع السلاح، وتصميمنا على المزيد من تعزيز تعددية الأطراف في هذا الصدد ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى لنا وللمجتمع الدولي السعي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ومضاعفة جهودنا للوفاء بالتزامنا الرامي إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، نكرر مرة أخرى التزامنا بالتعاون في العمل على تحقيق هذه الأهداف باعتبارها ذات أولوية قصوى.

السيد بن يوسف (تونس) (تكلم بالفرنسية):
سيدي الرئيس، إن من دواعي سروري بصفة خاصة أن أنقل إليكم، بالنيابة عن الوفد التونسي، أصدق تهانتي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم أن وفدي سيساندكم ويتعاون معكم من أجل ضمان النجاح في عملنا. وأود كذلك أن أشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على جهوده المستمرة وإسهامه الهام في قضية نزع السلاح. كذلك أود أن أرحب بعضوي الأمم المتحدة الجديدين، سويسرا وتيمور - ليشتي.

لقد أكد السياق العالمي الجديد بعد الأحداث المساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أهمية دور الأمم المتحدة في نزع السلاح والأمن الدولي. ونعي الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى توطيد دور القانون الدولي وتعزيز احترام الدول للاتفاقات والمعاهدات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذها الفعال. كما أننا على قناعة بأن

العالم، ويساهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. كما نكرر تأكيد تأييدنا لتوطيد مركز منغوليا بوصفها خالية من الأسلحة النووية، والبيان المشترك الذي أعلنته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتوفير الضمانات الأمنية لها.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. ونكرر تأكيد قلقنا العميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المداولات التي عقدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٩ بشأن جدول أعمالها وأهدافها. ونواصل الدعوة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات التي تفضي إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة بهدف زيادة التفاهم المتبادل فيما بين الدول لتعزيز السلم والاستقرار والازدهار في المنطقة. وسنواصل تأييدنا القوي للأنشطة التي يضطلع بها فريق الدعم لما بين الدورات التابع للمنتدى الإقليمي للرابطة.

ونكرر تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف المعني بنوع السلاح. وإننا نشعر بالفزع الشديد إزاء استمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح، ونأسف لأنه لا يزال عاجزاً عن التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل في دورته لعام ٢٠٠٢ ومباشرة عمله. ونأمل أن تبدي الدول المعنية التزامها بعملية نزع السلاح، وتمارس الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على هذا المأزق، والتوصل إلى حل ودي في المستقبل القريب. وتعتقد بلدان الرابطة أن من الضروري توسيع نطاق مؤتمر نزع السلاح، ونؤيد تماماً طلبَي تايلند والفلبين.

ونعتقد أن إنشاء لجنة مخصصة تعنى بتزع السلاح النووي يتصف بأولوية عاجلة. لذلك، ندعو إلى البدء فوراً بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها عالمياً وبفعالية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى على أساس تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه.

الأسلحة النووية. وترى أنه قد حان الوقت لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بهدف تحديد السبل والوسائل لإعادة إطلاق عملية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

وإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها طوعا بين دول المنطقة المعنية، وإنشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل، هما سبيلان ووسيلتان هامتان لتعزيز عدم الانتشار إقليميا وكذلك عالميا.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فهو أحد أكثر المناطق توترا بسبب رفض إسرائيل، وهي دولة حائزة للأسلحة النووية، الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والكثير من مناشدات دول أخرى في المنطقة، وقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، والدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، طالبت إسرائيل بأن تفعل ذلك. إن هذا السلوك العنيد هو عقبة أمام نزع السلاح وأمام إرساء السلام الدائم في تلك المنطقة، ويمكن رؤيته في النزعة العسكرية الجارحة لتل أبيب. وبالنظر إلى ذلك التهديد، ليس من المعقول لنا اليوم أن نبني على سياسة الكيل بمكيالين ومعيارين. ومن سوء الطالع أن المجتمع الدولي ينقض على بلد واحد أو آخر ويتهمه بجيازة أسلحة التدمير الشامل بينما بلد آخر، في هذه الحالة إسرائيل، لديه مجموعة كاملة من تلك الأسلحة بدون حتى النظر إليها أو تفتيشها. ونحن نناشد المجتمع الدولي والقوى المؤثرة أن تتخذ الخطوات الضرورية لإجبار إسرائيل على احترام التزاماتها الدولية.

وفي هذا السياق نود أن نرحب بقبول العراق عودة مفتشي الأمم المتحدة. هذه خطوة إيجابية في اتجاه الوفاق ورفع الجزاءات المفروضة على الشعب العراقي، وهي ستجنب منطقة الشرق الأوسط الهجمات المتزايدة أو عدم

لا بد للمجتمع الدولي من تعزيز الاعتدال والتسامح، وإبقاء الحوار قائما بين الحضارات، والثقافات والأديان، وتوطيد التضامن بين مختلف الشعوب والأمم. وبعيدا عن أي نوع من الصدام أو المواجهة، فإن الاختلالات المفرطة في مجتمع اليوم، اقتصاديا وتكنولوجيا، ستقوي التطرف والتعصب والكرهية. ولا بد لنا أن نضمن هنا في الأمم المتحدة ألا تلهب بأي طريقة تلك الأفكار. وترى تونس دوما أن سباق التسلح يجري القيام به على حساب أكثر الاحتياجات أولية لشعوبنا وتميبتها. لإعادة توجيه الموارد المكرسة للأغراض العسكرية نحو الأنشطة التي تعزز التنمية أمر يحظى بالأولوية لدينا.

وفي مؤتمر قمة الألفية اتفق المجتمع الدولي على أهداف هامة من أجل إعادة إطلاق عملية نزع السلاح بعد أن تباطأت. وفي هذا السياق، نود أن نذكر بالقرار غير المسبوق الذي اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما ألزمت أنفسها على نحو لا لبس فيه بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية بموجب المادة السادسة. وكان اعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في تموز/يوليه ٢٠٠١ بدوره تقدما هاما في نزع السلاح المتعدد الأطراف. ومع ذلك، ما زالت الصعوبات مستمرة في عملية نزع السلاح. فاتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، كما لم يعتمد أيضا بروتوكول التحقق لمعاهدة الأسلحة البيولوجية. وإن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، إلا أنه لا يزال يشهد صعوبات في الاتفاق على برنامج عمل. وبالنظر إلى هذه الحالة المنذرة بالخطر، وحتى يتم القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية، تستحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تستفيد من ضمانات فعالة إزاء استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد أمن وسلامة البلدان التي نبذت طوعا

المكتب الآخرين. ويمكنكم التأكد من كامل تعاون وفد بلادي خلال هذه الدورة.

لقد أعادت التطورات الدولية الأخيرة التركيز على الحاجة الملحة إلى التعاطي الجاد مع قضايا عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل شامل. وتعززت أيضا أهمية النهج المتعدد الأطراف في تحقيق هذه الأهداف. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات، في إعلانهم التاريخي للألفية، عن عزمهم القوي على تخليص الشعوب، ضمن أمور أخرى، من بلاء الحرب والقضاء على الأخطار التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. ولكن، ولعدد من الأسباب، لم يُحرز تقدم كبير في مجال نزع السلاح رغم خطورة الحالة.

وتبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في القضاء التام على الأسلحة النووية ومنع انتشارها. ونرحب بنتيجة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للمعاهدة، الذي عُقد في نيسان/أبريل من هذا العام. ونأمل إحراز المزيد من التقدم في اجتماع اللجنة التحضيرية المقبل. ولكن، وقبل كل شيء، من المهم أن تضمن جميع الدول الأعضاء الامتثال للقرارات المتفق عليها لتخليص العالم تماما من الأسلحة النووية. لذلك نتعشم أن تتقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للمعاهدة بتحقيق النزع الكامل للسلاح النووي. ويرحب وفد بلادي أيضا بالقرارين الهامين اللذين اتخذتهما كوبا لتصبح دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولتصدق على معاهدة تلاتيلولكو.

ويرحب وفدي باستمرار استجابة البلدان بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن لا يزال التقدم البطيء نحو البدء المبكر لنفاد المعاهدة مبعثا للقلق، رغم الجهود التشجيعية مثل المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتدابير

الاستقرار كذلك نرحب بقرار كوبا التصديق على معاهدة تلاتيلولكو والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، مما يسهم إسهاما حقيقيا في عالمية تلك المعاهدة.

وإدراكا لأهمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين، صدقت تونس بسرعة على تلك الاتفاقية، مما يظهر التزام تونس بالقضاء على هذا النوع من الأسلحة وتدمير مخزونات تلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد أقيم احتفال رسمي حضره ممثلو الأمم المتحدة في تونس. ونتعشم أن تشارك الدول الأطراف في هذه العملية على أمل تحقيق أهداف تلك الاتفاقية.

وتؤدي تونس على أساس هذه المبادئ والمعتقدات دورا نشطا في مختلف المجموعات التي تنتمي إليها، خاصة اتحاد المغرب العربي، الذي هو بالنسبة إلينا إنجازا تاريخيا ضروريا واستراتيجيا معا. وما فتئت تونس نشطة في أفريقيا منذ الستينات عندما أسهمت، ولا تزال تسهم، في استعادة وتوطيد السلم والأمن من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام. كما أننا نعمل بإخلاص لضمان نجاح اتفاق الترابط مع الاتحاد الأوروبي، حيث أنه سيشجع فرصة للتعاون والتضامن بين ساحلي البحر المتوسط. وسيساعد ذلك في تعزيز الشراكة في البحر الأبيض ضد أية تحديات تهدد المنطقة، مثل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا بد من فعل الكثير لتحقيق غاياتنا، ولكننا نأمل أن نستطيع التحرك سريعا على الطريق المؤدي إلى تعزيز السلم والأمن. والطريق الوحيد والأبسط، هو طريق نزع السلاح العام والكامل. ولا بد أن يكون الحائزون للأسلحة الموت قدوة. وسيواصل بلدي أداء دوره من أجل تعزيز نزع السلاح.

السيد اندجبابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ولا شك أن تجربتكم واحترافكم المهني سيكونان رصيда قيما لأعمال اللجنة. ونقدم تهانينا أيضا إلى أعضاء

الملحة إلى مكافحة الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تزال أموال كثيرة تُنفق على إنتاج هذه الأسلحة، التي تسبب خرابا ومعاناة لا يوصفان، خاصة في أفريقيا. لذلك فإن وفدي مستمر في تأييد الجهود الدولية لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة بين الدول. وفي هذا الصدد، استضافت حكومتي في حزيران/يونيه الماضي في مدينة ويندهوك حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالشفافية في مجال الأسلحة. وقامت برعاية تلك الحلقة حكومات ألمانيا وكندا وهولندا واليابان، وحضرها مسؤولون حكوميون من بلدان في المنطقة دون الإقليمية. ونجحت الحلقة في تحقيق قدر أكبر من الوعي بأدوات الشفافية في مجال الأسلحة ومن المشاركة فيها.

وينعقد في هذا الأسبوع في ويندهوك المؤتمر الوطني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يستكمل بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالأسلحة النارية والذخيرة. والأهداف الرئيسية للمؤتمر هي زيادة الوعي العام، والتشجيع على إجراء نقاش وطني بشأن الحاجة إلى تعزيز قوانين وقواعد تنظيم الأسلحة النارية، والقدرة على إنفاذها في ناميبيا، امثالاً للاتفاقيات والالتزامات الإقليمية والدولية.

ويقدر وفدي أنشطة مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. فلقد كانت مفيدة بدرجة كبيرة للمناطق التي تقع فيها وتساعدنا في التركيز على قضايا نزع السلاح المتعلقة بالمشاكل العالمية الملحة، وذات النطاق الأوسع، وفي إجراء تحليلات متعمقة لها، وهي المشاكل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. لذلك ينبغي لهذه المراكز أن تلتقى كل الدعم اللازم.

وختاماً، يود وفدي أن يعيد التأكيد على تأييده لنداء الأمين العام بإعادة تكريس أنفسنا للتُّهَج المتعددة الأطراف في نزع السلاح. وسيكون ذلك أيضاً أفضل سبيل لنا في

أخرى. ويمكن أن يقوض إهمال دول هامة لواجب التصديق على المعاهدة الثقة بصك عدم الانتشار النووي الهام هذا. لذلك نطالب البلدان الـ ١٣ المتبقية المطلوبة لضمان بدء نفاذ المعاهدة بالتصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

لقد أعيد التأكيد مرة أخرى على الأثر الإنساني المدمر للألغام الأرضية في الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عُقد مؤخرًا. وشهدت بعض أجزاء من أفريقيا، ولا تزال تشهد، الأهوال والدمار التي تسببها هذه الأسلحة المقيتة. فهي تقتل وتشوه أعدادا لا حصر لها من البشر، ووجود الألغام يعرقل أيضا الجهود الإنمائية في بعض البلدان بشكل خطير. لذلك نرحب بالتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في التصدي للألغام المضادة للأفراد منذ بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا عام ١٩٩٩. كما تسعدنا بالمثل نتيجة الاجتماع الرابع للدول الأطراف الذي اعتُمد فيه عدد من التدابير والتوصيات، التي ترمي إلى تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية وضمان عالميتها. ولن تتمكن من إنقاذ البشرية من هذا البلاء إلا من خلال التزام ثابت من المجتمع الدولي. ويسعد وفد بلادي أيضا ملاحظة أن جميع الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي صادقت على معاهدة حظر الألغام.

وكان المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة في تموز/يونيه ٢٠٠١ واعتماد برنامج العمل بالفعل أحد المعالم البارزة في نزع السلاح العام الماضي. ورغم أن نتيجته لم تكن مرضية تماما إلا أنه أحرز تقدما كبيرا في هذا الأمر. ويُسعد وفدي التزام الدول بتنفيذ برنامج العمل، وهو ما يتجلى في تقاريرها الوطنية عن أنشطة التنفيذ والامتثال الوطنية لقرارات مجلس الأمن بفرض حظر على الأسلحة.

وأصبح الخطر الذي تشكله الأسلحة التقليدية أكثر حتى إثارة للمشاكل مع استحداثات تكنولوجيات جديدة ومتطورة للغاية في صناعة الأسلحة التقليدية. ورغم الحاجة

فظاهرة تكديس وتطوير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بدون أي مبرر ما زالت مستمرة ولا توجد أية بادرة على انحسارها. كما أن النفقات العسكرية للدول الأعضاء ما فتئت تترادى بصورة مطردة. وحقيقة أن دولة كبرى عمدت إلى تحديث مذهبها الدفاعي الاستراتيجي، مفضحة بذلك عن مبررات جديدة لاستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تبعث على القلق العميق. ومن البديهي أن هذا التصرف يتعارض مع ضمانات الأمن السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ما زالت تعصف بكوكبنا صراعات مسلحة طال أمدها، وأعمال عدوان وعنف، وإرهاب، وتدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وصراع عرقي وحروب أهلية. وحالات عدم الاستقرار هذه لم تؤدّ فحسب إلى إعاقة الجهود الإنمائية لأغلبية الدول - والبلدان النامية خاصة - بل إنها يمكن أن تفضي أيضا إلى ظروف تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها.

وفي مواجهة هذا الوضع الخطير، من الحيوي أن يعجل المجتمع الدولي من جهوده، وأن يبذل كل ما في وسعه للتصدي للأسباب الجذرية للصراع، وتخفيف حدة التوترات في بؤر التوتر المشتعلة في جميع أنحاء العالم. وفي المقام الأول، يتعين متابعة الجهود خطوة بخطوة في سبيل القضاء على كل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولبلوغ تلك الغاية، لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب والعاجل لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا لتوفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويأمل وفد بلادي أيضا في أن يحظى مشروع القرار الذي قدمته رابطة أمم جنوب شرق آسيا بناء على مبادرة من اتحاد ميانمار بشأن نزع السلاح النووي، بالتأييد الواجب من الدول الأعضاء، وخصوصا من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

التصدي للتهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع أعضاء المكتب بخالص تهانينا على انتخابكم لإدارة هذه اللجنة الهامة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الثرية وكفاءتكم في الدبلوماسية المتعددة الأطراف ستساعدنا في توجيه أعمال اللجنة نحو النجاح. وبممكنكم التأكد من دعمنا وتعاوننا الكاملين في تنفيذ ولايتكم الحالية. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، السفير أندريه إردوس، وموظفيه على العمل الرائع الذي قاموا به في الدورة الماضية.

وإذ نؤيد البيان الذي أدلى به سفير ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، نود أن نشيد بالجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلتها كل الشعوب المحبة للسلام في جميع أرجاء العالم الماضي لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح الدولي. والحملة التي تقودها حركة عدم الانحياز بلا كلل لإعطاء عملية نزع السلاح العالمي إشارة الانطلاق جديدة أيضا بالثناء. ولقد اعتمد الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في نيسان/أبريل من هذا العام، وثيقة ختامية تحدد موقفها وتوجهها القادم بشأن تعزيز نزع السلاح والأمن الدوليين، ضمن أمور أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، أي ما يسمى معاهدة موسكو، وهي مبادرة سُمّاها الأمين العام، كوفي عنان، خطوة إيجابية في اتجاه نزع السلاح النووي. ولا يقل عن ذلك أهمية التقدم الذي أحرزته رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ميدان التعاون السياسي والأمني بين أعضائها، وفي إطار المنتدى الإقليمي للرابطة.

وعلى الرغم من التقدم المذكور آنفا، فإن آفاق تحقيق نزع السلاح الكامل ما زالت قائمة ومليئة بالعقبات.

حتى يتمكن بأسرع ما يمكن من بدء عمله المتعلق بالتفاوض على اتفاقية لنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نشارك الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب بقرار حكومة كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو، الذي جاء تعبيراً عن التزام كوبا القوي بنزع السلاح النووي.

واعترافاً بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تسهم في عملية نزع السلاح النووي، أودعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صك تصديقها على المعاهدة لدى الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهذا يشهد على التزام حكومتنا القوي بنزع السلاح النووي، ويعبّر عن تطلّعنا إلى العيش في سلام، وإلى بناء عالم خال من التهديدات النووية. ومع ذلك، ولكي تصبح هذه المعاهدة فعالة، نرى من الضروري أن تحذو حذونا الدول الأعضاء الأخرى التي لم تفعل ذلك حتى الآن، وندعو جميع الدول الموقعة على المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تنفيذ أهداف المعاهدة بالكامل.

ومن الضروري بنفس القدر، من أجل صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين، كفالة الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسسمية، وعلى وجه الخصوص تعزيزها من خلال مفاوضات متعددة الأطراف للتوصل إلى بروتوكول ملزم قانوناً يرفق بالاتفاقية. ويرى وفد بلادي أيضاً أن التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية كأدوات للحرب والإرهاب، سلط الضوء على الحاجة العاجلة إلى ضمان فعالية هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يجب التشديد بشكل خاص على ضرورة أن تسعى جميع الدول الأطراف إلى تحقيق الأهداف التي حددها المؤتمر الاستعراضي الرابع، والإسهام في الاختتام الناجح لأعمال المؤتمر الاستعراضي الخامس الذي سيُستأنف انعقاده في المستقبل القريب.

ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد خطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي من

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. لذا، فإننا نرحب بجميع الجهود المبذولة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، بهدف تخفيض وإزالة الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نؤيد دعوة حركة عدم الانحياز إلى الإسراع بعقد مؤتمر دولي معني بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية، باعتباره متابعة لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وعلى غرار دول أعضاء أخرى، نشعر بقلق عميق من احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذا يرجع إلى الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، فإن إطلاق منظومة قذائف دفاعية وطنية، في اعتقادنا، يمكن أن يؤدي إلى مواصلة استحداث منظومات قذائف متطورة، وإلى زيادة عدد الرؤوس الحربية النووية. وبالتالي، يتحتم على مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ عمله المضمون بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نقدر الجهود التي تضطلع بها بعض الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية لإبرام اتفاق جديد لتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أنه مع توفر الإرادة السياسية القوية والالتزام القوي من جانب جميع الأطراف المعنية، سيتم التغلب على الخلافات القائمة حول هذه المسألة، وإنشاء نظام فعال للفضاء الخارجي في نهاية المطاف.

ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تبقى حجر الزاوية في هدف القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية. ويلزم في هذا الصدد أن تفي جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة المهمة، ولا سيما الحائزة منها للأسلحة النووية، بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. ووفدنا يوافق على الرأي القائل بضرورة إيلاء اهتمام على سبيل الأولوية للنهوض بمؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح،

التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة“ وترد هذه الدراسة في الوثيقة A/57/124. وهذا مشروع متواضع جدا بشأن موضوع مهم جدا. مشروع القرار A/C.1/57/L.7 يتألف من أربع فقرات في المنطوق تسبقها خمس فقرات في الديباجة. وتشير فقرات الديباجة إلى قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ هاء وتعيد تأكيد دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتعهد الجميع بتعزيز هذا الدور. ويرحب مشروع القرار بدراسة الأمم المتحدة ويؤكد فكرة... ”أن الحاجة لم تكن قط أمس مما هي عليه اليوم إلى التثقيف لا في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، وحسب، بل أيضا في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والإرهاب الدولي“.

ويسلم مشروع القرار أيضا بأهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية في الترويج لثقافة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

أما في المنطوق، فإن مشروع القرار يعرب عن التقدير للأمين العام على إعداد الدراسة وإحالة تلك التوصيات إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بغية النظر فيها. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٤، عندما يدرج هذا البند مجددا في جدول الأعمال بشأن تنفيذ تلك التوصيات.

ولقد ذكر الأمين العام في تصديره للدراسة ما يلي:

”إن الهدف من التثقيف في ميدان نزع السلاح هو تنوير المواطنين وتمكينهم من العمل مع حكوماتهم من أجل إحداث تغيير إيجابي. ويحدوني الأمل أن تقوم الحكومات وأسسة الأمم المتحدة ووسائل المنظمات الدولية والمنظمات التي تتصل أعمالها بتزع السلاح والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى التي بمقدورها الإسهام في تلك العملية، بأداء دورها في دعم عملية التشاور

العالم. ولقد بذلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفتها دولة طرفا في معاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، أقصى ما في وسعها للإسهام في الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد. ومع ذلك، ولكي يتسنى للمعاهدة أن تكون فعالة، لا بد أن تنضم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول المرفق بالمعاهدة. ولذلك، فإننا نضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للترحيب بإعلان جمهورية الصين الشعبية عن استعدادها للانضمام إلى البروتوكول. ونحدد أيضا دعوتنا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تنضم إلى البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

ونظرا للحالة المذكورة أعلاه، من الواضح أن أهم الأعمال إلحاحا في الأمم المتحدة يتمثل في العمل الجاد معا للقضاء الكامل على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولتحقيق هذه المهمة، نعتقد أنه يجب عدم ادخار أي جهد لإعادة عملية نزع السلاح مرة أخرى إلى مسارها. فضلا عن ذلك، يتعين التصدي للأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار والصراعات، وقبل كل شيء ينبغي التصدي للفقير، بطريقة تتصف بقدر أكبر من المسؤولية. ولن تتمكن تدريجيا من بناء عالم مليء بالسلام وخالٍ من أخطار أسلحة الدمار الشامل إلا بهذه الطريقة.

السيد مارين - بوش (المكسيك) (تكلم بالاسبانية):
أدلي بهذا البيان إحياء لذكرى وليام إستانين، المعلم الذي كرس جهده لنزع السلاح.

اسمحوا لي يا سيدي الرئيس، أن أضيف الآن تهنئي إلى التهانئ التي قدمها لكم وفدي قبل بضعة أيام.

ويشرفني، بالنيابة عن وفود إندونيسيا وبيرو ونيوزيلندا والجزائر وجنوب أفريقيا والسويد وتايلند وأوكرانيا والمكسيك، أن أعرض على اللجنة الأولى مشروع القرار A/C.1/57/L.7، المعنون ”دراسة الأمم المتحدة بشأن

كرست لزرع السلاح - في عام ١٩٧٨. ولقد أعلن برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية والمجلس العالمي المعني بالثقيف في مجال نزع السلاح الذي عقد في عام ١٩٨٠ والحملة العالمية لزرع السلاح التي أطلقتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٢، وإعلان الأمم المتحدة العقد الحالي عقدا دوليا لثقافة السلام وعدم العنف لأطفال العالم. وهي تذكر أيضا بأن سنة ٢٠٠١ كرس سنة الحوار فيما بين الحضارات.

ويتضمن الفصل الرابع من الدراسة سلسلة من الملاحظات فيما يتصل بعملية الثقيف والتدريب في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار على جميع الصعد - الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية.

ونظرا للتغيرات المستمرة في أساليب التربية والتعليم، تكرر الدراسة فصلا لهذا الموضوع، وخصوصا للشورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد الدراسة على أن نزع السلاح يتركز إلى حد كبير على الحاجة إلى تخفيض الأسلحة بغية القضاء عليها بالكامل كوسيلة لتقليل احتمالات نشوب الصراعات وتخفيف حدتها في حالة اندلاعها. ولكنها تنظر أيضا في فصلها السادس في سبل إدخال أساليب الثقيف تلك في حالات ما بعد انتهاء الصراعات كإسهام في بناء السلام.

وكما أشير من قبل، يتحتم قيام تنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، لا سيما المنظمات الخاصة بمجال نزع السلاح أو عدم الانتشار أو الثقيف. وهذا هو موضوع الفصل السابع من الدراسة.

ويتضمن الفصل الثامن والأخير سلسلة من التوصيات العملية - مجموعها ٣٤ توصية - من أجل النهوض بالثقيف والتدريب في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشير بعض هذه التوصيات إلى الخطوات التي

والتعاون التي بدأها فريق الخبراء بحيث يصبح الثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار جزءا طبيعيا لا يتجزأ من تعليم الجيل المقبل.

إن ما حاولنا عمله لا يقل عن التأثير في العملية الثقيفية للأجيال المقبلة. ولتحقيق ذلك نحتاج إلى جهد جماعي ومتواصل من الحكومات والمجتمع المدني على أن يتم ذلك كله بتنسيق وتشجيع من إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة. ولهذا من الضروري أن تعين كل دولة عضو في المنظمة، عبر حكومة كل منها، مركز تنسيق للثقيف والتدريب في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار. وأعد هذه الدراسة فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين، كان لي شرف رئاسته. ولقد طرح المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح التابع للأمم المتحدة العام فكرة هذه الدراسة، وأصبحت فيما بعد قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٥ هاء الذي صدر في عام ٢٠٠٠.

واستنادا إلى ذلك القرار، عين الأمين العام عشرة خبراء حكوميين اجتمعوا أربع مرات خلال فترة سنتين. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن خالص تقديري لأولئك الخبراء ولجميع الأشخاص الذين ساهموا في صياغة الدراسة. وبخلاف أفرقة الخبراء الأخرى الكثيرة، عمل فريقنا بطريقة أكثر انفتاحا وشفافية ومن ثم أكثر ديمقراطية. ومنذ البداية دعا فريق الخبراء شتى المنظمات التي تتألف منها أسرة الأمم المتحدة إلى تعيين ممثلين لها. وأقام أيضا علاقات عمل مع منظمات غير حكومية ومؤسسات تعليمية. لذلك اجتمعنا مرة في جنيف ومرة أخرى في كاليفورنيا، ويرجع الفضل في ذلك إلى سخاء معهد مونتريري للدراسات الدولية.

وبعد تعريف المفهوم العصري للثقيف والتدريب في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، تقيم الدراسة بإيجاز ما يمكن وصفه بالخبرة المتوفرة حاليا في هذا الميدان. وهي تذكر خاصة بالخطوات المتواضعة التي اتخذت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - أولى الدورات التي

يمكن وينبغي أن تتخذ بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبياً. أما الخطوات الأخرى فتحتاج إلى المزيد من الوقت والمزيد من الموارد.

ويرحب وفدي بقرار حكومة كوبا الصديقة بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إن انضمامها هذا سيُغني ويُثري هذه المعاهدة، ويدعم الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها.

وأسوة بوفود عديدة فإن العراق يدعو إلى تنفيذ الخطوات العملية للتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وفق معايير عالمية موحدة تنطبق على الجميع، ومن ذلك التخلص التام من الخطر النووي وفقاً للخطوات التي وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ويرى وفد بلادي أنه لا بد من مواجهة حالة الجمود والشلل التي أحاطت بمؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٨ نتيجة عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف، مما يحول دون اضطلاع المؤتمر بالأعمال الموضوعية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد العراق الأسس التي وردت في مقترح السيد أموريم لإنشاء اللجان المتخصصة لإخراج المؤتمر من حالة الجمود هذه كما يؤيد في الوقت نفسه توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

إن انعقاد اللجنة الأولى في هذه الدورة يأتي في ظل ظروف ومستجدات دولية بالغة الخطورة. فقد برز مفهوم الأحادية في التعامل في العلاقات الدولية وعدم احترام الالتزامات والاتفاقيات الدولية، الذي تجلّى في موقف الولايات المتحدة الأخير من اتفاقية حظر التجارب النووية ومعاهدة الحد من القذائف التسيارية. فالكل يعرف أن الولايات المتحدة لجأت إلى التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية وبتسميات جديدة كالسياسة الاستباقية التي أعلنتها مؤخراً. وكما تبنت توجهات وعقائد نووية استبدلت من خلالها مفهومها لاستخدام السلام النووي كوسيلة ردع باتجاه استخدامه كوسيلة تهديد دولي انعكس

لقد أشارت رئيسة وزراء نيوزيلندا، السيدة هيلين كلارك، في بيان نُشر اليوم إلى نتيجة الدراسة التي كُنت أتحدث عنها قبل قليل، وحثت فيها مناشدة إلى الحكومات بشكل خاص لأن تبذل قصارى جهدها لتنفيذ التوصيات الواردة في تلك الدراسة. وحثتها على أن توفر التوجيهات اللازمة وتعزز الجهود الجماعية من أجل التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبمساهمة الجميع، يمكن أن تمثل الدراسة نقطة تحوّل لا في الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً في قدرتها على التأثير على حياة الشعوب الممتلئة هنا. وكان الخبراء الذين أعدوا تلك الدراسة قد اختاروا أسلوباً مختلفاً للعمل ونهجاً مبتكراً. وبالنسبة للذين يتابعون عمل اللجنة الأولى، من الواضح أنه لم يُنجز سوى القليل في مجال نزع السلاح. ويندر أن يجد المرء قراراً للجمعية العامة كان له أثر واضح. ومشروع القرار الذي تشرفت بعرضه هو واحد من تلك القرارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا نقدر وجود نائب وزير الخارجية في حكومة المكسيك معنا واهتمامه المستمر بمجال نزع السلاح.

السيد الدوري (العراق): السيد الرئيس، في البداية يود وفد جمهورية العراق أن يتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وكلنا ثقة وأمل بأن مناقشاتنا لهذا العام ستكون بالنجاح تحت رئاستكم الحكيمة. كما لا يفوتني أن أهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم.

نعقد اجتماعاتنا هذا العام وأنظار العالم تتجه إلى الأمم المتحدة مرة أخرى لما يمكن أن تحقّقه في مجال نزع

بعد استخدامه أي خلال العام ١٩٩١. كذلك أدى استخدام هذا السلاح إلى إصابة آلاف الجنود الأمريكيين والبريطانيين ومن الجنسيات الأخرى. مما أُطلق عليه اسم "داء الخليج" والذي أعقبه ما أُطلق عليه "داء كوسوفو" في عام ١٩٩٩. ونظرا لخطورة هذا السلاح وتأثيره على البيئة سيقوم العراق بإعادة تقديم مشروع قراره المعنون "آثار استخدام اليورانيوم المنضب في التسليح" والذي تبناه خبراء اللجنة الأولى في الدورة الماضية ويدعو فيه الأمين العام إلى استطلاع آراء الدول والمنظمات المختصة بشأن آثار استخدام هذا السلاح - اليورانيوم المنضب - في التسليح من جميع جوانبها، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورته القادمة. لذلك نأمل ونرجو من الدول الأعضاء أن تظطلع بمسؤوليتها التاريخية وتقدم الدعم اللازم لمشروع القرار، ليس لصالح العراق، وإنما لصالح مستقبل الإنسانية.

يود وفد بلادي أن يوضّح للوفود الموقرة بعض النقاط المهمة والتي قد تكون خافية عليهم بفعل التأثيرات الإعلامية الموجهة والمقصودة. فرغبة من العراق وكما أكد ذلك سابقا في عدة مناسبات في إثبات التزامه الكامل بالقرارات ذات الصلة، أعلنت حكومتي الشهر الماضي قبولها عودة مفتشي الأمم المتحدة غير المشروطة للتأكد من خلو العراق من أي سلاح دمار شامل وتم بنجاح الاتفاق مؤخرًا في فيينا من رئيس لجنة التفتيش والتحقق والمراقبة وكذلك رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإجراءات العملية اللازمة لتنفيذ مهامها في التفتيش. وإن العراق الآن بانتظار وصول المفتشين لتنفيذ مهمتهم الموكلة إليهم استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد جاء قرار حكومتي هذا على الرغم من أن بلدي قد خضع خلال العقد الماضي لأقصى نظام للتفتيش ولترع السلاح عرفته البشرية وانتهى بفشل المفتشين في العثور على أي دليل يشير إلى امتلاك العراق لهذه الأسلحة عدا تلك التي أعلن عنها العراق طواعية وهذا أمر غير معروف للجميع.

ذلك بصورة جلية في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية المعنون "إعادة تقييم الوضع النووي"، إضافة إلى قيامها بتطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية ذات تأثيرات محددة واستخدامات تكتيكية تستخدم ضد دول وشعوب لا تمتلك مثل هذه الأسلحة.

ولا يُخفى على أحد أن هذه التوجهات تخالف قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٦ (باء) الذي أشار إلى أن أي استعمال للأسلحة النووية سيشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، كما يشكل جريمة ضد الإنسانية، وفي الوقت نفسه يخالف فتوى محكمة العدل الدولية حول التهديد باستخدام الأسلحة النووية، والالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥).

يتعرّض بلدي وطول أكثر من عقد من الزمان - أي منذ العام ١٩٩٠ - لعدوان يومي تقوم به دولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن في خرق واضح لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بهدف زعزعة استقراره وتهديد أمنه ووحدته أراضيه. وقد ارتكبت هاتان الدولتان جرائم خطيرة طوال هذه الفترة ضد بيئة بلدي، وخاصة عندما استخدمت قوات التحالف في العام ١٩٩١ اليورانيوم المنضب وهو جيل من الأسلحة الإشعاعية يدمر الحياة والبيئة في منطقة الاستخدام لأجيال قادمة وقد أعطي رقم ٥ ملايين عام بالإضافة إلى تأثيرات هذا السلاح السُمية والكيميائية، حسبما ورد في التحذيرات والتقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية. لقد أدى استخدام اليورانيوم المنضب ضد العراق إلى زيادة مفرطة في حالات الإصابة بأمراض السرطان والإسقاط والولادات المشوهة، وبالذات في المحافظات الجنوبية من العراق التي كانت مسرحا لاستخدام هذا السلاح. كما أدى استخدام هذا السلاح إلى كارثة صحية وبيئية في العراق ستستمر آثارها إلى أجيال قادمة، إذ أودى استخدامه بحياة أكثر من ٥٠ ألف طفل في العام الأول

الذي قدمه رئيس الوزراء البريطاني وكذلك تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية التي ادّعت فيها جميعاً امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وقد حلت جميع هذه التقارير من أي دليل أو إثبات عدا عن ادعاءات وتكهنات، وسيوزع وفدي رداً أعدته وزارة الخارجية العراقية على التقرير المزعوم، أفصد تقرير السيد بلير، يفند كل الادعاءات التي وردت فيه. إن هذه الإدعاءات لا تهدف إلا إلى تهينة الأرضية لتنفيذ عدوان جديد على العراق وكلنا يعرف ذلك من وسائط الإعلام.

وهنا يود وفدي أن يسأل: من يتهم العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل؟ إذا كنتم فعلاً تعتقدون بوجود هذه الأسلحة فلماذا تعرقلون عودة المفتشين وتثيرون مسائل في هذا الوقت لا علاقة لها بتزع السلاح؟ إن الأمر كما يبدو لكل المخلصين لقضية نزع السلاح في العراق بأن القضية ليست قضية نزع سلاح بقدر ما يحقق لهاتين الدولتين من أهداف سياسية ويسهل عليهما تنفيذ مخططاتهما التوسعية في المنطقة والسيطرة على الموارد النفطية. لقد سلك العراق كل السبل لإسقاط هذه الذرائع فوجه دعوة إلى أعضاء الكونغرس الأمريكي مع من يكون معهم من فرق فنية متخصصة في نزع السلاح لزيارة كافة المواقع العراقية التي تثار الشكوك حولها. وتحدى العراق رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قبل وبعد إعلانه عن تقريره، لإرسال متخصصين إلى العراق للتحقق من ادعاءاته الباطلة. كما فتح العراق مواقعته المشار إليها في التقارير التي صدرت عن الإدارتين الأمريكية والبريطانية أمام مراسلي وكالات الأنباء والصحافة العالمية.

إن هذه السياسة الأمريكية والبريطانية المعادية للعراق تهدف إلى صرف الأنظار عن المأساة الإنسانية الحقيقية التي يعاني منها أبناء بلدي العراق نتيجة لاستمرار سياساتهما في فرض وإدامة الحصار الاقتصادي المفروض عليه والذي لا يوجد له مثل أو دى بحياة أكثر من مليون وسبعمئة ألف نسمة من شعبه، بالإضافة إلى الدور التخريبي في تعطيل تنفيذ

كما أود أن ألفت الانتباه إلى حقيقة تتمثل في أن العراق لم يقيم بطرد المفتشين من قبل، بل قام كبير المفتشين في ذلك الوقت ريتشارد بتلر، بسحبهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وبالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا تمهيدا للعدوان الذي وقع في نفس الشهر والذي أطلقت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٤٠٠ صاروخ طويل المدى. فلم يكن إذاً خروج المفتشين بناء على قرار من مجلس الأمن أو من الأمين العام للأمم المتحدة أو من العراق، بل من الولايات المتحدة بتوجيهها الأوامر مباشرة للسيد بتلر. أقول إن الولايات المتحدة على أثر ذلك قامت بارتكاب عدوان عسكري بدون تحويل من أي جهة دولية استخدمت فيه أحدث الأسلحة والصواريخ ضد بلدي. ولا يستغرب وفدي من أن نفس هاتين الدولتين تقوم الآن بعرقلة عودة المفتشين إلى العراق بحجة عدم كفاية نظام التفتيش الحالي طبقاً لقرارات مجلس الأمن وتحدثان عن طرق وأساليب للعمل غير شرعية تعمل على تغيير الحكومة الوطنية في العراق بالقوة وبما يخالف الإرادة الشعبية الوطنية لأبناء بلدي وفي ذلك انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

فمنذ عام ١٩٩٨ وبعد افتضاح أعمال التجسس التي رافقت عمليات التفتيش منذ بدايتها في العراق دأبت الولايات المتحدة وبريطانيا على إثارة الاتهامات والشكوك الباطلة ضد العراق والتدخل في شؤونه الداخلية في مخالفة واضحة للأعراف والقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتقوم أجهزتهما الإعلامية والاستخباراتية والعسكرية بنشر معلومات كاذبة عن أن هناك أسلحة دمار شامل في العراق تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في حين أنهما تعلمان أن العراق حال منها، وقد فشلنا حتى اليوم في تقديم أي دليل على ادعاءاتهما ونحن نتحدهما باسم المجتمع الدولي أن تقدما دليلاً واحداً على ما تدعيان به حيث ترددان بين الحين والآخر مزاعم بدون دليل ومن ذلك وعلى سبيل المثال ادعاءات الرئيس الأمريكي في خطابه الأخير والتقارير الصادرة عن الإدارة الأمريكية، وكذلك التقرير

المقيت. ويؤكد العراق بهذا الصدد على ضرورة التنفيذ الفعلي للفقرة (١٤) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١ والتي تنص على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

السيد جلانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أشرك من تكلموا قبلي في تهنتكم سيدي. بمناسبة انتخابكم لرئاسة مداوات الدورة الحالية للجنة الأولى. واسمحوا لي أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل. وأعتنم هذه المناسبة كذلك لأعرب عن شكرنا للسفير إردوس ممثل هنغاريا للأسلوب الذي أدار به أعمال الدورة السابقة. كما أحص بالشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، والموظفين العاملين في إدارته، لما أبدوه من تفان ولما يقدمونه من دعم مستمر في تعزيز أعمال اللجنة ومضمار نزع السلاح والسلم الدولي والاستقرار والأمن. وقد أحاط وفدي علما بالبيان الاستهلاكي الشامل الذي أدلى به وكيل الأمين العام.

لقد وعدت نهاية الحرب الباردة منذ أكثر من عقد مضى بعالم أقل توترا، وعالم أكثر توحدا، بعالم يحل فيه التعاون محل التنافس في مسائل الأمن العالمي. وقد تبدد هذا التفاؤل منذئذ بوقوع تطورات جديدة تدعو إلى القلق، ومنها مواصلة الاعتماد على المذاهب الاستراتيجية التي تستند إلى الأسلحة النووية. ولا يزال التوتر والحرب يهددان مناطق عديدة من العالم. وقد أدى شبح الحرب غير المتكافئة والإرهاب وإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل إلى جعل جميع الدول في حالة قصوى من الضعف. أما الاعتداءات الإرهابية التي وقعت دون سابق إنذار في كينيا وتزانيا عام ١٩٩٨، والاعتداءات الإرهابية التي وقعت هنا في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فقد أسفرت عن خسارة هائلة في الأرواح والممتلكات، وحدت بجميع الدول المحبة للسلام أن تعمل بتنسيق لتفادي وقوع اعتداءات في

مذكورة التفاهم الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، وفي تعطيل وصول المواد الغذائية والأدوية وأبسط المستلزمات الحياتية الأخرى إلى العراق. هذا بالإضافة إلى عدوانهما اليومي المستمر في ما يسمى بمناطق الحظر الجوي، والتي ليس لها أساس قانوني في قرارات مجلس الأمن كما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحه بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. إن القصف الأمريكي والبريطاني المستمر للمنشآت والأحياء المدنية يستتفز يوميا أرواح الأبرياء من شعبنا الصامد، وفي ذلك حرق فاضح لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في وقف هذا العدوان ورفع الحصار الجائر المفروض على العراق.

قبل أن أختتم كلمتي هذه لا بد أن أشير إلى أن العالم يسعى اليوم إلى التخلص من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وأن منطقة الشرق الأوسط تعيش حالة عدم الاستقرار بسبب التهديد النووي الصهيوني حيث يرفض هذا الكيان النداءات الدولية للانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآته النووية للضمانات الدولية بل وصل به الأمر إلى الاعتداء على مصداقية معاهدة حظر الانتشار النووي ونظام الضمانات التابع لها عندما اعتدى على المنشآت النووية العراقية عام ١٩٨١، هذا العدوان الذي أدانه قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والذي طالب في سابقة لا مثيل لها الكيان الصهيوني بإخضاع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من ذلك فإن الكيان الصهيوني مستمر بتكديس كافة أنواع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ويفرض الامتثال لجميع القرارات الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتستمر أعماله القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى نيل حقوقه في الحرية والتخلص من الاحتلال

عالم خال من الأسلحة النووية على النحو الذي دعا إليه مؤتمر استعراض عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويود وفدي في هذه المرحلة أن يهنئ كوبا على العمل الجريء الذي أقدمت عليه لكي تصبح دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو الدول الثلاث الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة وهي إسرائيل وباكستان والهند إلى أن تحذو حذوها.

ويعتقد وفدي أن معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية عنصر أساسي في نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أننا نشهد إبرام اتفاقات بشأن تخفيض الأسلحة النووية، فإن مما يدعو إلى القلق أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تتمسك بنظريات الدفاع الوطني واستراتيجيات الأمن التي تستند إلى الأسلحة النووية.

بل إن ما يبعث على دق ناقوس الخطر أكثر هو إمكانية استمرار التجارب النووية بغية تحسين هذه الأسلحة لتناسب التطبيق في السيناريوهات المختلفة للحرب. ولا يمكن لهذه التحسينات إلا أن تؤدي للمزيد من عدم الأمن الشامل، حيث أن هناك تزايدا في عدد الدول المستهدفة بدلا من تناقصها. وفي النهاية، تلك المذاهب والأوضاع تقود إلى نتائج عكسية ومن شأنها أن تؤدي إلى سباق تسلح جديد نظرا لأن الدول المستهدفة تتخذ تدابير مضادة بغية الدفاع عن نفسها.

وعلى الرغم من أن سنة ٢٠٠٢ شهدت بعض المبادرات والمداولات في دوراتها، لم يتفق مؤتمر نزع السلاح بشأن برنامج عمل. ومن ثم فهو لا يقوم بأي عمل ملموس. ومما يدعو للأسف، أن هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي يحصل فيها هذا. ويشير هذا التوجه القلق ليس لأعضاء مؤتمر نزع السلاح فحسب وإنما للمجتمع الدولي لأن المؤتمر هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن قضايا نزع السلاح. ولدى المؤتمر التزام إزاء المجتمع الدولي بأن يضطلع بولايته بإخلاص ومن ثم يسهم في إرساء السلام

المستقبل لأن نزع الانفراد لم تعد تضمن الأمن في أي بلد مهما كان مدججا بالسلاح.

وليس بوسع أي بلد أن ينعم بالأمن ما لم يكن هذا الأمر مكفولا لجميع الدول الأخرى. ولذلك، فإن على العالم أن يتصدى بكل جدية للأسباب الجذرية للإرهاب المتأصلة في اليأس وإنكار حقوق الإنسان الأساسية والفقر والجوع والتهميش. لذلك مما يبعث على القلق أن عصر ما بعد الحرب الباردة شهد انعطافا متزايدا في الإنفاق العسكري الذي بلغ وفقا للمصادر المطلعة ٨٣٩ بليون دولار في عام ٢٠٠١. وزاد الإنفاق العسكري في العالم في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٨ بمبلغ ٧ بلايين دولار بالقيمة الحقيقية، ويحدث هذا في وقت يعيش فيه معظم سكان العالم على أقل من دولار واحد يوميا. ولا بد من أن يستيقظ العالم على حقيقة أن الأمن والاستقرار والسلام تتحقق عن طريق الاستثمار في البشر أكثر مما تتحقق بزيادة تطوير الأسلحة. وهذا هو الطريق الأكيد لتزع السلاح الفعال وإحلال الأمن.

وما من شك في أن أكبر خطر يهدد بقاء الجنس البشري هو الأسلحة النووية، إما عرضا أو بفعل متعمد. وبإمكان المخزون الحالي من الأسلحة أن يقضي على العالم عدة مرات. ومنذ عام ١٩٥٩، والجمعية العامة تنظر في البند المعنون "نزع السلاح العام الكامل" اعترافا منها بالتهديد الخطير الذي يشكله التسلح على البشرية. ويلاحظ وفدي مع التقدير التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ومع أن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية الذي تم الاتفاق بشأنه بين الدولتين النوويتين يتسم بأهمية بالغة، فإن وفدي يلاحظ مع ذلك أن الرصيد لا يزال يشكل قدرة على الإسراف في القتل. ولذلك فإن معاهدة موسكو لا تجعل العالم أكثر سلامة. وإن البلدين الرئيسيين الحائزين للأسلحة النووية وغيرهما من التحالفات مدعوون إلى المضي قدما نحو إنشاء

ذلك استمرت الاتصالات بهدف دعم تدابير إقليمية لزع السلاح. وعقد وزراء خارجية إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ورواندا والسودان وكينيا، أول مؤتمر استعراضي وزاري لإعلان نيروبي بشأن مشكلة انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في المنطقة دون الإقليمية في ٧ و ٨ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٢ في نيروبي. وقد تعهدوا بتحسين آليات التنسيق التي ستسهل التنفيذ الميسر لبرنامج العمل. ولا يزال وفدي، بالنيابة عن جميع الدول الأطراف في إعلان نيروبي يرحو من المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والتقني والسياسي من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. كما أننا ندعو إلى التقييد الصارم بحظر توريد الأسلحة المفروض على دول معينة هي في حالة حرب.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة الدول للاستثمار في الإنسان بدلا عن النفقات الأكبر من التسلح، نظرا لأن التسلح ليس هو السبيل للأمن والاستقرار والسلام. وندعو لاعتماد وتنفيذ تدابير كافية لتخليص العالم من التهديد الذي يمثله التسلح من الأسلحة النووية إلى الأسلحة الصغيرة.

السيد آل خليفة (البحرين) (تكلم بالانكليزية):
السيد الرئيس، في البداية، أود أن أعرب لكم عن أصدق تهانبي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستقودون عملنا بقدرة وفعالية بفضل خبرتكم الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة. وأود كذلك أن أعرب عن تهانبي لأعضاء المكتب الآخرين.

ويسرني كثيرا أن أعرب عن تقديري لجميع الجهود التي تبذل في ميادين السلام والأمن ونزع السلاح، خاصة تلك التي تبذلها إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة. ولا يفوتني أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على كلمته الاستهلاية البليغة والموضوعية.

والأمن الدوليين. إن اللجوء لاستخدام المنسقين الخاصين ليس سوى محاولة للتخلص من المأزق، لنكه لا يكفي لأن اللجوء إلى هذا الملاذ محدود. ونلاحظ أن سبب المأزق هو عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الفاعلين الرئيسيين. ويحضر بلدي مؤتمر نزع السلاح على إعادة تركيز جهوده على إعادة العمل الملموس وألا يهدر موارد في مسائل إجرائية.

وبالنظر للأخطار التي تمثلها الأسلحة الكيميائية، تأمل كينيا أن يسرع عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نحو تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يساور وفدي شك بأن المدير العام الجديد للمنظمة سيدخل قوة جديدة. وبسبب الأخطار التي يمثلها وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي الجماعات الإرهابية لا بد من الإسراع في تناول المسألة.

وكان برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد السنة الماضية، خطوة كبيرة في التماس حلول للمشاكل الحادة التي تسببها الأسلحة. ومن المأمول أن يكون في وسعنا انتهاز مناسبة اجتماع فترة السنتين لمناقشة المسألتين الخلافيتين مرة أخرى، وهما بالتحديد مسألتنا تقديم السلاح للأفراد وللفاعلين من غير الدول، اللتان لم يتفق المؤتمر بشأنهما. ولهذين المسألتين تأثير مباشر على أمن الأفراد والدول بل وعلى السلام والأمن الدوليين. وتود كينيا أن تعرب عن الشكر بالنيابة عن الدول الأعضاء في إعلان نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المساعدة التي قدمت حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل في منطقتنا دون الإقليمية.

وفي تموز/يوليه - آب/أغسطس سنة ٢٠٠١، أوفدت إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق لنيروبي بغية تقييم مشكلة الأسلحة الصغيرة في كينيا. والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. وبعد

الإصغاء إلى كل القرارات والنداءات التي تدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهي تواصل رفض أي جهود تبذل في سبيل هذا الغرض. وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا التعتن لا يمكن أن يخدم مصالح المنطقة ككل. وعدد أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل يفوق بكثير احتياجاتها الدفاعية المزعومة. وإسرائيل تستخدم كل أنواع الأسلحة التقليدية ضد المدنيين العزل تحت ذريعة مكافحة ما تسميه الإرهاب، وما نسميه نحن الدفاع المشروع عن النفس والنضال المشروع ضد الاحتلال العسكري.

ويحدونا الأمل في أن تضع هذه المنظمة العالمية المحايدة نهاية لجرائم الحرب التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني الذي يكافح من أجل استعادة حقوقه. كما نأمل في أن تطبق المنظمة قراراتها بالتساوي على جميع الدول بدون الكيل بمكيالين. ونطالب بتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويرحب بلدي بكل الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وبالرغم من عدم التوصل حتى الآن إلى بروتوكول للتحقق بشأن الأسلحة البيولوجية، فإن بلدي يأمل في أن تتفق الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، على صيغة لاستعراض تلك الاتفاقية، أثناء اجتماعها المقبل المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ونتمنى لذلك الاجتماع كل النجاح.

كما ترحب بلادي بكل الخطوات التي من شأنها دفع التقدم في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة

ولا تزال الجهود الرامية إلى تحقيق خفض لخطر أسلحة التدمير الشامل شاغلا رئيسيا للإنسانية بأسرها، نظرا للتهديد المهلك الذي تمثله تلك الأسلحة للعالم. وتتعشم أن تمضي البلدان الحائزة لتلك الأسلحة في وضع خطط جادة، تدعمها إرادة سياسية موحدة، من أجل جعل العالم مكانا أكثر أمنا واستقرارا. وفي هذا السياق، ترحب مملكة البحرين بانضمام كوبا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وترى أن ذلك القرار خطوة نحو إنشاء عالم خال من أسلحة التدمير الشامل.

وإذ نشعر بقلق عميق إزاء مخزونات الأسلحة التي من شأنها القضاء على العالم بأسره، نؤيد بالكامل جميع الجهود التي تبذل لإبرام اتفاقات متساوية ومتوازنة بغية خفض الترسانات النووية كخطوة في اتجاه القضاء التام عليها. وقبل وقت قصير حبس العالم نفسه بينما لاح شبح الحرب، خوفا من استعمال أسلحة التدمير الشامل في تلك المواجهة. وكان من شأن ذلك أن يكون له أثر مدمر على المنطقة. وذلك يدفعنا للنظر الجاد في ضرورة القضاء التام على أسلحة التدمير الشامل، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن النفقات العسكرية العالمية تجاوزت ٨٣٩ بليون دولار.

ومما يبعث على القلق في ذلك الصدد أن الخطوات التي اتخذت للقضاء على أسلحة التدمير الشامل، وخصوصا الأسلحة النووية، لا تزال بطيئة للغاية. ولا يزال هناك ثلاثون ألفا من تلك الأسلحة في العالم اليوم، ولم تشهد السنة الماضية تعاوننا دوليا يذكر في هذا الميدان. وبالإضافة لذلك، وصلت المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ومعاهدة فاصلة بشأن المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، جميعها إلى طريق مسدود في مؤتمر نزع السلاح. وبالإضافة لذلك، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد.

وبلدي، لانتمائه إلى منطقة الشرق الأوسط، يعلق أهمية كبرى على الحالة هناك. وإسرائيل تتمادى في رفضها

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونرحب على وجه الخصوص بالمبادرات الإقليمية التي تستهدف القضاء على تلك التجارة التي تؤجج لهيب الحروب والصراعات. وبعد القضاء عليها، يمكن تكريس جميع الجهود لعملية التنمية في البلدان التي مزقتها الحروب.

في العام الماضي، شهد العالم بأسره فظائع الإرهاب. وبينما نحدد الإعراب عن تعازينا القلبية لحكومة الولايات المتحدة وشعبها الصديق، يحدونا وطيد الأمل في ألا تتاح الفرصة للإرهابيين مطلقا للحصول على أسلحة الدمار الشامل. فهذا لو حدث، لا سمح الله، سنصبح جميعا تحت رحمة من لا يعيرون وزنا للحياة ولا للقيم الإنسانية. وفي الوقت ذاته، نشدد على أهمية بحث ومعالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الإرهاب بغية القضاء عليها قضاء مبرما. ونكرر التأكيد على تأييدنا للتعجيل بعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، والتمييز بينه وبين كفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الأجنبي.

وأخيرا، ندعو متضرعين أن يوحد قادة العالم إرادتهم من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل وإقامة عالم يقوم على أساس من الأمن والعدل والمساواة والسلام للجميع. فهذا من شأنه أن يكفل حياة سالمة وآمنة لنا وللأجيال المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.